شوكة في خاصرة «الرضى الإسرائيلي»

أنطوان شلحت

قبل أول هجوم صاروخي إيراني على مواقع إسرائيلية، أطلق محلّلون عديدون في إسرائيل العنان لأفكارهم وبدأوا يطرحون عدّة أسئلة عن واقع دولتهم اليوم، وعن صورتها وصيرورتها، وعمّا يوصف بـ«الإرث» الرئيسي الذي ستخلفه الحرب على قطاع غزّة إثر عملية طوفان الأقصى، وما تسبّبت به من تطوّراتٍ في جبهات أخرى تحوّلت إلى حربيّة ضد إسرائيل، سيّما التطوّر الحاصل في الجبهة الشمالية مع لبنان. وآل بعض هذه الأفكار إلى استنتاجات، بالرغم من أن الحرب على غزّة لم تضع أوزارها بعد، وهي مستمرّة مع تغيّر مرحلتها وأسلوبها. ويمكن القول إن الاستنتاج الأكثر ثبوتًا أن الفكرة القائلة إن الحروب التي ستخوضها إسرائيل، سيّما بعد حرب الخليج الثانية (1990/8/2- 1991/2/29)، ستكون متعلقةً، أكثر من أي شيءٍ آخر، بالجبهة الداخلية، والتي كانت بمثابة نبوءة عقب تلك الحرب، أصبحت واقعاً تجسّد على نحو فعلي، مثلاً، في حرب 2006 على لبنان، وفي الحروب ضد قطاع غزّة منذ ذلك العام أيضاً. وفي حين أن كل هذه الحروب حتى الحالية تأدّى عنها ضررٌ جسيم لجبهة الطرف الثاني الداخلية، سواء اللبناني أو الفلسطيني، فإن الحرب الحالية ترتب عليها ولأول مرّة ضررٌ ما زال مستمرّاً للجبهة الداخلية الإسرائيلية، وخصوصاً في منطقتي الحدود مع غزّة ومع لبنان.

ومثلما كتب أحد هؤلاء المحللين في صحيفة معاريف الإسرائيلية أمس (2024/4/16): عايشت المستوطنات الإسرائيلية في منطقتي الحدود مع قطاع غزّة ولبنان طوال الوقت واقعاً أمنيّاً شديد الصعوبة والتعقيد، ولكن أيّاً من سكان هذه المستوطنات لم يطرأ على باله يوماً أنه سيأتي وقت تكون فيه حاجة إلى إجلاء مئات ألوف الناس من بيوتهم. وبرأيه، نجحت كل من إيران وحزب الله وحركة حماس في نقل الحرب إلى الجبهة الإسرائيلية الداخلية، على الرغم من الثمن الباهظ الذي تقوم إسرائيل بتدفيعهم إياه. وهو يشدّد على أن أيًّا من سكّان المستوطنات الشمالية الذين تم إجلاؤهم لم يعد إلى منزله، وهم لا يعلمون متى سيعودون. وفي خضم ذلك كله يعرب الكاتب عن اعتقاده بأن من شأن هذه الحقيقة وحدها أن تسخّف كل القادة السياسيين والعسكريين الذين يصوّرون الحرب الحالية انتصاراً لإسرائيل.

ولعلّه ليس من قبيل المصادفة أن الكتابة في شأن الجبهة الإسرائيلية الداخلية تزامنت مع حالة الرضى عن الذات إزاء نتائج الهجوم الصاروخي الإيراني على الأراضي الإسرائيلية، فالتذكير بالوضع القائم في المنطقة الشمالية هو بمنزلة شوكةٍ في خاصرة هذا الرضى. هذه الشوكة هي التي سبق أن جعلت المحلّل العسكري لقناة التلفزة الإسرائيلية 13 يعتمد عنوان «نضيّع الشمال» لتعليقه المنشور قبل نحو شهر، واعتبر فيه أن الدولة أباحت الشمال. والعنوان نفسه: «نضيّع الشمال» اعتمده ملحق يديعوت أحرونوت الاقتصادي أمس، مشيراً إلى أن سكّان الشمال تلقّوا أوامر إجلاء من أماكن سكنهم قبل أكثر من نصف عام. ولم يكلّف أحدٌ من المسؤولين نفسه عناء تبليغهم متى يُتوقّع أن يعودوا. وأورد الملحق الإحصائيات التالية: يبلغ عدد السكان الذين ما زالوا خاضعين لأوامر إجلائهم عن بيوتهم في الشمال منذ أكثر من نصف عام 63 ألفاً، وأعلن 40% منهم أنهم لا ينوون العودة إلى الشمال إطلاقاً، وبدأوا ببناء حياة جديدة بعيدة عن مكان سكنهم الأصلي. ووصل عدد البيوت والمباني في الشمال، التي لحقت بها أضرارٌ من جرّاء إصابتها على نحو مباشر بالصواريخ والقذائف التي جرى إطلاقها من جنوب لبنان في اتجاه مستوطنات الشمال، إلى 400 وكذلك لحقت أضرار بمئات البيوت والمباني بسبب شظايا الصواريخ والقذائف التي جرى اعتراضها من أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية وإسقاطها. فضلًا عن أن 15 ألف تلميذ وطفل تركوا المدارس والأطر التربوية الأخرى، وانتقلوا إلى بدائل مؤقتة، ونسبة غيابهم عنها مرتفعة جدًا. وهذا كله من دون حساب الدمار الكبير الذي لحق بالشوارع والأرصفة والبنى التحتية... إلخ.

في ذكرى الجلاء الفرنسي عن سورية البعيدة عن الاستقلال

سوسن جميل حسن

في الثامن من آذار مناسبة منسيّة، غيّبتها «ثورة» الثامن من آذار 1963، أو بالأصح الانقلاب العسكري الذي أدّى إلى السطو على الحكم لمصلحة حزب وحيد بلغ اليوم من العمر «عتيًا»، تلته حركة تصحيحية مباركة، قامت بانقلاب عسكري أيضًا، وصارت ولادة سورية الحديثة وتاريخها يبدأ من هذا اليوم.

لكن، وبمناسبة يوم «جلاء» آخر جندي فرنسي عن سورية في 17 من إبريل/ نيسان 1946، لا بد من نظرة تأملية في معنيي الجلاء والاستقلال، والتأمل في واقع سورية اليوم، وما آلت إليه بعد كل هذا التاريخ الحافل منذ الجلاء إلى مرحلة الربيع العربي، الممتدّة إلى لحظتنا الراهنة.

في المؤتمر السوري العام يوم 8 مارس/ آذار 1920 بعيد سقوط الدولة العثمانية، بويع فيصل بن الحسين ملكاً وجرى إعلان المملكة السورية العربية رسمياً. كان العمل يرتكز على وحدة البلاد السورية وتكاملها مع العراق والحجاز واستقلالها، غير أنه، في وقت لاحق، قبل اتفاق فيصل كليمنصو بمبدأ الانتداب الفرنسي. وفي ذلك اليوم، رفع علم المملكة السورية على الأسطح والمباني وفي الساحات الدمشقية، وزُيّنت ساحة المرجة، ولا أدري إن كانت الأغنية الشعبية الرائجة في سورية، والتي أحياها في السبعينيات دريد لحّام، أطلقت في هذه المناسبة «زيّنوا المرجة والمرجة لِنا/ خلوها فرجة وهي مزيّنة»، في الساعة الثالثة بعد الظهر، وصل الملك فيصل مع حاشيته، وكان قد خصّص له مكان في صدر دار البلدية، ثم تلا أمين سر المؤتمر العام السوري، محمد عزّة دروزة، قرار المؤتمر بالاستقلال والتتويج من على شرفة المبنى أمام الحشود في ساحة المرجة. وفي يونيو/ حزيران 1941 تمكّنت قوات الحلفاء وقوات فرنسا الحرّة من السيطرة على سورية، وطرد دول المحور منها، بعد أن كانت قد وقعت تحت سيطرة حكومة فيشي الموالية لألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي 28 سبتمبر/ أيلول 1941 عقد حفل إعلان الاستقلال في دار البلدية في ساحة المرجة أيضاً. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، اندلعت ثورة الاستقلال، والتي أفضت إلى عيد الجلاء يوم 17 إبريل/ نيسان 1946، ليتبعه إعلان الحكومة السورية في 25 إبريل 1946، إعلان تمام الاستقلال.

مرّت سورية، والمنطقة كلها، منذ ذلك التاريخ، بأحداث كبيرة ومفصلية ساهمت في ما وصلت إليه شعوب الشرق الأوسط، أهمها إعلان قيام دولة إسرائيل، وأخيراً تمكين ما تسمّى جبهة «المقاومة» وتمدّد النفوذ الإيراني في سورية ولبنان والمنطقة. أما ما وقع بعد هذا، فما زال قيد الوقوع، وما زالت سورية تدفع ثمنه. ...هل حازت سورية استقلالها؟ لم تحظَ به بعد، بل باتت إرادتها أكثر تقييداً وارتهاناً للخارج، وما وصلت إليه اليوم يطرح سؤالاً يعجز المرء أمامه: أين هي سورية، وماذا تعني في وعي الأجيال الحالية وضميرها، تلك الموزّعة على «سوريات» عدّة، كلها مناطق نفوذ ومرتهنة إلى قوى خارجية، تفرض التقسيم أمرًا واقعًا.

الصراع في المنطقة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع العالمي بين القوى المتحاربة على السيطرة وإقامة نظام عالمي جديد، من الحرب الباردة بين أميركا وحلفائها والصين وحلفائها، إلى الحرب الروسية الأوكرانية، إلى الحرب على غزّة التي أظهرت بصورة جلية لا لبس فيها دعم المجتمع الدولي، الذي تشكله القوى العظمى، اللامحدود لإسرائيل، وظهر أيضًا، في الضربة الأخيرة التي ردّت فيها إيران على استهداف قنصليتها في دمشق مطلع إبريل/ نيسان الجاري، وقتلت قادة في الحرس القومي وعناصر إيرانية عسكرية، بأن أمطرتها بوابل من الصواريخ والطائرات المسيّرة، في ضربة قالت إنها أخبرت الولايات المتحدة عنها. لقد تمكّنت إيران من أن تصبح لاعباً مهمّاً في المنطقة، على الرغم من قيود العقوبات الدولية المفروضة عليها، وتعدّ الأراضي السورية جبهة لمواجهة إسرائيل، وامتداداً لروابطها مع حزب الله في لبنان، كذلك وجودها في إيران واليمن، عملت، على مدى السنوات الماضية، على لعب هذا الدور بإصرار، وتجلّى أكثر في موقفها من الحرب في غزّة، وتصريحاتها حولها، فقد طوّرت الصواريخ الباليستية من أجل إيصال قوة تدميرية إلى مسافات طويلة، وعملت على تهديد حركة الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، واشتغلت على إنشاء قوات غير تقليدية واستخدام شركاء وحلفاء في شبكة جماعات تمتدّ في عموم المنطقة، وتشمل سورية ولبنان والعراق واليمن وقطاع غزّة. أدّى هذا الوضع المشغول عليه من إسرائيل وإيران إلى ترسيخ واقع على الأرض «تنافس وصراع استراتيجي يمكن أن ينفجر في أي لحظة في حربٍ على عدّة جبهات في المنطقة»، وهو ما لا تريده أميركا وحلفاؤها، لكن المنطقة كلها تقف على أعصابها خوفاً من هاوية ستبتلع كل شيء إذا وقعت.

> أين هي سورية، وماذا تعني في وعي الأجيال الحالية وضميرها، تلك الموزّعة على «سوريات» عدّة؟

تستهدف إسرائيل المنشآت العسكرية الإيرانية، والمنشآت الأخرى، التابعة لوكلاء طهران في سورية، منذ فترة طويلة، لكن الهجوم على القنصلية الإيرانية هو بمثابة هجوم على أراضي إيران. لكن، على الرغم من أن صفعة إيران على خدّ إسرائيل لم تكن موجعة بالمطلق، إلّا أن عنجهية إسرائيل وجبروتها يجعلان من هذه الصفعة «الناعمة» بمرتبة هجوم مشين على سيادتها فيما لو سكتت عنها، والعالم القوي يؤيدها في «حقّ الدفاع عن نفسها»، في وقتٍ لم يستطع خلال العقدين الماضيين على الأقل إيقاف تمدّد إيران في المنطقة، وأن يمنع قتل الشعب السوري وسطوة جهاتٍ كثيرة عليه وتقسيمه، ولم تكن لديه الإرادة في لجم إسرائيل عن استباحتها الأراضي الفلسطينية وحياة الشعب الفلسطيني وبناء المستوطنات، وأخيراً حربها الوحشية على غزّة.

ستستمرّ لعبة «كسر العظم» على الأقل في سورية، وستستمر الغارات الإسرائيلية واستهداف مصالح إيران فيها، فيما لو حوصرت المواجهة في نطاق ضيّق، وستبقى سورية مرتهنة إلى الخارج، وسيبقى الاستقلال حلمًا لم يتحقق في أي يوم عند الشعب السوري، فالاستقلال قبل كل شيء يلزمه تحرير إرادة الشعوب، وتركها تصنع حياتها السياسية ومستقبلها ومصيرها من دون إملاءات، وهذا يبتعد عن إمكانية التحقّق في سورية مع كل يوم زيادة في صراع القوى الإقليمية والدولية.

صحيحٌ أن الحرب في سورية تراجعت إلى معارك متفرقة في بعض المناطق، لكنها أدّت إلى تغيير الجغرافيا السياسية الإقليمية، والتي يتجلى أحد آثارها الأكثر مأساوية على ما يبدو في زيادة نفوذ إيران في شرق البحر الأبيض المتوسط وبلاد الشام، من دون إغفال بقية الجهات اللاعبة، من إقليمية ودولية.

هل يحتفل السوريون في منطقة النظام اليوم، وفي منطقة الإدارة الذاتية، وفي منطقة الحكومة المؤقتة، ومنطقة حكومة الإنقاذ، بعيد الجلاء، جلاء آخر جندي فرنسي عن سورية، بالنزعة نفسها والرغبات عينها والإرادة ذاتها، وقراءة التاريخ الواحدة، والتطلّع إلى مستقبل واحد؟ من خلال ما نحن عليه اليوم، فإن الجواب: بالتأكيد لا.

(روائية سورية في برلين)

كاريكاتير **عماد حجاج**

«التيّار الوطني الشيعي»... ماذا بعد؟

عبد اللطيف السعدون

يقال إنّ واحدة من مهمّات السياسي إطلاق الشعارات المُبهَمَة أو التي تحتمل أكثر من تأويل، وربما الشعارات الخالية من المعنى أيضاً، فيما تكون مهمّة الكاتب إعادة الروح إلى تلك الشعارات، وتمحيصها، وكشف ما فيها من غموض وإبهام. وقد نصحنا المعلّم الصيني كونفوشيوس، في واحدة من مأثوراته، أن نعيد المعنى إلى الكلمات وهي في مرحلة التداول.

نحن أمام مهمّة من هذا النوع، عندما يطلق مقتدى الصدر تسمية التيّار الوطني الشيعي على التيار الذي يتزعّمه، وهي التسمية التي تحتمل أكثر من معنى، الهدف الأساسي منها الاستعداد لجولة أخرى تضع الصدر وتيّاره، من جديد، في خانة العملية السياسية الماثلة، التي هجرها قبل أكثر من عام، بعدما وجّه إليها سهام نقده، ودعا إلى تغييرها. وإذا كان الصدر معروفاً بتقلّباته المزاجية المفاجئة، وعدم انضباطه، وبسعيه إلى إعادة إنتاج نفسه كلّما أحاطت به ظروف خانقة، إلا أنّ ما هو مهمّ في آخر خطواته تلك إطلاقه صفتي «الوطنية» و«الشيعية»، في آن معاً، على تيّاره، وما تحمله التسمية من تناقض، وما تثيره من ظنون، وهذا ما دعا «وزير القائد»، محمد صالح العراقي، إلى التوضيح أنّ قائده يعني وضع «المذهب» أولاً، ثم «الإسلام» ثانياً، ثم «الوطن ومكوناته»، فأعاد بهذا التوضيح، من حيث لا يعلم، التيّارَ الصدري، إلى المربّع الأول، فكرّسه «تيّاراً مذهبياً» بامتياز، ونفى عنه ضمناً صفة «الوطنية» التي أراد أن يسبغها عليه، فجاءت تغريدته بعكس ما أراد، وكنّا نتمنّى لو أنّ الأمر جرى على غير ذلك، لو أنّ خلوة الصدر المديدة أعانته على فتح الطريق أمَامَه لتأسيس تيّار وطني، عراقي، خالص، يتعالى فوق الهويّات الثانوية، ويرقى ليمثّل كلّ العراقيين على قاعدة الانتماء إلى الوطن، عندها يكون قد تراجع عن خطاياه المعروفة، وإحداها تشكيله مليشيا جيش المهدي بعد الاحتلال، المليشيا السوداء التي أوغلت في دماء العراقيين، وفتكت بالمئات من العلماء والضبّاط، وذوي الكفاءات والمهن الراقية، وأودت بالكثير من الأُسَر.

وماذا بعد؟ ما الذي يريد مقتدى الصدر الوصول إليه؟... بمراجعة الحسابات السياسية القائمة، نجد أنّ الصدر، رغم كلّ ما عليه من مآخذ وملاحظات، لا يزال يحظى بمكانة متقدّمة لدى فقراء الشيعة، متدنّي الوعي، الذين يرون فيه «خشبة الخلاص» من أوضاعهم المتردّية، وأملاً في أن تمنحهم طاعتهم آل الصدر رضا الأمام المهدي عند ظهوره، وفق العقيدة «المهدوية»، وقد استطاع الصدر استثمار هذه الثقة في تجييش الأتباع والأنصار، والدفع بهم إلى الشارع متى أراد ذلك، وقد أصبح، في فترة، وربما إلى الآن، قادراً على صنع الملوك، يعكس ذلك خشية أطراف سياسية كثيرة منه، وبالأخص تيّار دولة القانون وزعيمه نوري المالكي، وكذلك زعماء المليشيات المتمركزة في الدولة العميقة، الذين أحرزوا مواقعَ متقدّمة في أثناء عزلة الصدر، تلك العزلة التي ارتضاها لنفسه على أمل أن تشكّل له نقطة قوة، لكنّها أضعفته إلى حدّ ما، وجعلته يفكر اليوم في ولوج الميدان السياسي من جديد، ومواجهة خصومه من القيادات الشيعية التقليدية الذين يتّهمهم بالفساد والتبعيّة للأجنبي، مراهناً على الحصول على غالبية نيابية في الانتخابات البرلمانية التي ستجري في وقت قريب، والإمساك بقرار إدارة شؤون البلاد، وهذا ما أدركته إيران، وفكّرت فيه عندما حاولت الجمع بينه وبين خصومِه لوضعهم جميعاً في خدمة خططها الاستراتيجية في المنطقة، لكنّها فشلت في تحقيق ذلك، إذ أصرّ الصدر على إبقاء حبل الود بينه وبين خصومه مقطوعاً. ومع ذلك، ظلّت إيران تتواصل معه، ومع كلّ الأطراف، متمسّكة بمنطق الدولة الراعية لمصالحها، ولضمان بقاء نفوذها من دون أن تخسر أحداً من اللاعبين في الساحة، الذين تنظر إليهم مجرّد «بيادق» تستخدمهم متى شاءت وارتأت مصالحها. وأدرك هو، من ناحيته، أن لا بدّ من موالاة إيران على أمل أن تساعده في الاستحواذ على «الجائزة الكبرى» التي يريدها لنفسه دوناً عن غيره من القيادات الشيعية.

وهكذا، يظلّ الصدر زمناً أطولَ مالئاً الدنيا وشاغلاً الناس، وأحد شخوص المشهد السياسي العراقي البارزين، وربما تصحّ حساباته هذه المرة أكثر من السابق، فيحقّق الغالبية البرلمانية التي يسعى إليها، وينهي سطوة خصومه ومنافسيه. لكنّ ذلك، لو حدث فعلاً، فلن يعني شيئاً بالنسبة لغالبية العراقيين الذين يريدون التغيير الجذري والشامل، وتلك هي المفارقة.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

في انتظار الضربة الإيرانية

مراد بطل الشيشاني

يبدو أن إيران فقدت قدراتها الردعية بعد هجومها أخيراً بمسيّرات على إسرائيل. والردع هذا يقتضي التهديد بالفعل العنيف بغية تحقيق أهداف سياسية. إذا ما نفذ الفعل العنيف يفقد غايته الردعية، وإذا نفذ ولم يحقق أهدافه فذلك مؤشر خطير على ضعف تلك القدرات أساساً. فكيف تسلسلت الأحداث؟

مرّت أيام عدة، وطهران تهدّد بالرد، على استهداف القيادي في فيلق القدس، محمد رضا زاهدي، وقيادات أخرى الحرس الثوري الإيراني، في القنصلية الإيرانية في دمشق، وبموقف سوريالي تشكّل يوماً بعد يوم منذ إعلان طهران بأنها سترد، أطلقت في 13 إبريل/ نيسان 2024 عشرات المسيّرات نحو إسرائيل، دافعةً دول الجوار إلى إغلاق أجوائها أمام الطائرات. أفشلت الضربات الإيرانية التي أخذت عدّة ساعات لتصل إلى إسرائيل، ورغم غرابة الموقف وتناقضه مع أبجديات المباغتة والانتقام والحرب، فإن معظم الطائرات الإيرانية أفشلت في الجو، بنسبة 99% وفقاً للإعلان الإسرائيلي، من أصل ثلاثمائة مسيّرة. ورغم ذلك، أعلنت إيران أن الهجمات «حقّقت أهدافها»!

ودفعت تلك النتائج إلى زيادة التندّر والسخرية، من الهجمات، وفي الإشارة إلى نسب النجاح في الهجمات، قال أحد المراقبين الأصدقاء، مازحاً إلى أن سكّان مرج الحمام، إحدى ضواحي عمّان، سيذكرون، دوماً، أن المسيّرة التي سقطت عندهم «تاريخية»، وتندر آخرون، على وسائل التواصل الاجتماعي، بعرض مسيّرة عالقة بين أسلاك الكهرباء في الكوت جنوبي العراق.

لكن، بعيداً عن التندّر والسخرية المريرة، فإن الهجمات الإيرانية، ورغم ما تدّعيه طهران لها سياقاتها الواجب فهمها. فالرسائل توالت من كل الأطراف، رغم جهد المؤيدين لإيران في بحثهم عن تفسيرات تؤكد التفسير الإيراني الرسمي. أطراف دولية، بدءاً من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، قالت إنها شاركت في إحباط الهجمات، وكأنها رسالة، بثمن قليل، إلى إيران، عن استعداد تلك الدول للدفاع عن إسرائيل، ورفضها تحرّكات طهران العسكرية، وذلك رغم أن بريطانيا وفرنسا، تدافعان عن فكرة إبقاء قنوات الحوار، أوروبياً وأميركياً، مفتوحة مع إيران، على سبيل المثال.

رغم أن إسرائيل وجّهت ضربات عدة إلى إيران، وإلى حرسها الثوري، عدّة مرات، سواء في دمشق، أو حتى في الداخل الإيراني، اغتيال العالم النووي فخري زادة عام 2021، لم تستطع إيران أن ترد رداً مؤثراً، ولعل المثال الأكثر تعبيراً هو استهداف الولايات المتحدة الأميركية لقاسم سليماني وأبو مهدي المهندس بالقرب من مطار بغداد، وحينها جاء الرد الإيراني، رغم فداحة الخسارة وعظم الاستهداف، مرتبكاً، لا بل استهدف طائرة ركاب مدنية أوكرانية آنذاك.

منذ ذلك الحين، كان لدى الإيرانيين إدراك استراتيجي أساسياً، يقوم على الاعتماد على حلفائها ووكلائها، في مناطق مختلفة. وهؤلاء يتنوّعون بحسب الأدوار وطبيعة العلاقة، تمويلاً أم إدارةً أم تحالفاً ومن ثم، لا يمكن وضع حزب الله وحركة حماس في خانة واحدة، ولا حتى الجهاد الإسلامي مع «حماس»، ولا الفصائل العراقية مع الحوثي، فلكل علاقة خاصة، وإن كانت تشترك بـ «القرب من طهران»، ولها أنماطها المختلفة، لكنها بالمجمل، ورقة أساسية تعتمد عليها إيران لتفادي حرب إقليمية واسعة، وعبر دعمها تبقي خطابها الإيديولوجي في الداخل حيّاً وحيوياً، في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة.

والآن، بعد الفشل في هذه الهجمات، سيتزايد الاعتماد على تلك المجموعات المسلحة، من إيران، ويترافق مع تصعيد مع دول حليفة للولايات المتحدة، والأردن في مقدمة المرشحين، فقد أشار وزير الخارجية الإيراني، عبد الأمير عبد اللهيان، إلى أن دولته حذّرت أي دولٍ تعترض «هجماتها التي تعبر عن حقّ الدفاع عن النفس»، بأن «القواعد الأميركية فيها ستستهدف».

> ردّ إيران، أو هجماتها، هي في سياقات التوازنات الدولية

على ما سبق، فإن ردّ إيران، أو هجماتها، في سياقات التوازنات الدولية، التي تنطلق من أساس المصلحة الوطنية ابتداءً، وليس لدواع إيديولوجية، وهنا الحديث عن حرب غزّة، ونصرة أهلها، كما توقع كثيرون عند بداية الأزمة بعد 7 أكتوبر ، وإن كان أهل غزة في حاجة إلى النصرة، تحت أي مسمى. ومن ثم، سيحتاج السلوك الإيراني أخيراً، على عدم فعاليته، إلى جهد دعائي في الداخل لديه، ولدى المتشكّكين في سياستها، لكن هذا أيضاً يضعف دعاية إسرائيلية مكرّرة، وتحديداً من رئيس الوزراء نتنياهو، الذي ظل يكرّر وعلى منصّات الأمم المتحدة، وفي لقاءاته الإعلامية، ومنذ عقد تقريباً، عن التهديد الإيراني الذي كان يعتبره الأكبر لإسرائيل وأمنها، وهذا، ومن ثم، قد يعيد هذا بعضاً من الثقة التي فقدها إسرائيليون كثيرون في أمنهم بعد 7 أكتوبر. ولعله يساعد في التوصل إلى حل ما في غزّة المنكوبة، وهذا لا يعني أن الحروب أو الصراعات بالوكالة ستتراجع في المنطقة، لا بل ستتزايد لا محالة.

(إعلامي أردني في لندن)

«لعبة الروليت الروسية» بين إيران وإسرائيل

علي أنوزلا

هاجمت إيران، في ليلة 14 إبريل/ نيسان الجاري، إسرائيل مباشرة بعشرات الطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى، ردّاً على الغارة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من الشهر، وأدّت إلى مقتل خبراء وعسكريين إيرانيين رفيعي المستوى. وبرّرت طهران هجومها بحق الدفاع عن النفس، خصوصاً بعدما رفض مجلس الأمن إدانة الاعتداء الإسرائيلي على قنصليتها في سورية. ومن الناحية السياسية، هو بمثابة حفظ ماء الوجه بالنسبة لإيران التي تعرّضت مراراً لضربات إسرائيلية أغلبها غير مباشرة، لم تتبنّاها إسرائيل، وجاء ردّها أخيراً ليعلن انتهاء «استراتيجيّة الصبر» التي اعتمدتها طهران في التعاطي مع اعتداءات القوى المناهضة لها في المنطقة، خصوصاً إسرائيل وأميركا، لتجنّب الدخول في مواجهة مباشرة معها، خوفاً من انعكاسات ذلك على تعطيل برنامجها النووي. ومن الناحية المعنوية، كان الهجوم الإيراني ضرورياً بالنسبة لها للحفاظ على مصداقيّة خطابها المعادي لإسرائيل، خصوصاً في وقتٍ تخوض فيها المقاومة الفلسطينية في غزّة، مسنودة بقوى المقاومة في المنطقة، حرباً مفتوحة ومباشرة مع الكيان الصهيوني منذ سبعة أشهر. لكن الهجوم الإيراني، رغم محدودية فاعليته، إلا أنه سيدفع إسرائيل إلى الردّ، وهذا ما يتوعّد به قادتها، حفاظاً أيضاً على مصداقيتهم وحفظاً لماء وجههم أمام رأيهم العام، ما سيؤدّي بالمنطقة إلى الدخول في حربٍ واسعةٍ وشاملةٍ لا أحد يستطيع أن يتنبّأ بآثارها المدمّرة على المنطقة بل وعلى العالم في حال دخلت فيها قوى عالمية كبرى.

حتى كتابة هذا المقال، ما زلنا أمام «حرب المصداقيات»، يريد كل طرفٍ أن يستعيد مصداقية خطابه الذي يقوم على نفي الآخر. وإذا كان الإيرانيون قد تصرّفوا بمنطق حساب «تاجر البازار»، الذي يحتسب الربح والخسارة بدقّة متناهية، فإن ردود فعل الحكومة المتطرّفة في إسرائيل، الغارقة في وحل غزّة، والمدعومة من القوى الغربية التي لا تتوانى في حمايتها ودعمها عسكرياً ومالياً وسياسياً وإعلامياً، غير معروفة، ولا يمكن التحكّم فيها، وهو ما يجعل العالم من جديد على حافّة أزمة عالمية كبرى، ويضع القوى الغربية الكبرى الداعمة لإسرائيل في ورطة كبيرة بسبب ارتهانها لحكومة إسرائيلية متطرّفة تريد أن تجرّ العالم إلى حرب كبرى لتحقيق خرافاتها التوراتية.

وبعيداً عن التهليل للهجوم الإيراني على إسرائيل، أو تَبْخِيس فاعليّته أو السخرية منه، كما عبّر عن ذلك بعض المنهزمين نفسياً، خصوصاً في صفوف المطبّعين والمستسلمين، فإن منطق التحليل الواقعي يدفع إلى اعتبار الهجوم الإيراني شكّل نقلة نوعية في المواجهة بين طهران وتل أبيب، وأسّس لقواعد اشتباك جديدة في معادلة الردع بينهما، رغم أنها ليست المرّة الأولى التي تهاجم فيها إسرائيل مباشرة من إحدى دول المنطقة، فقد سبق لعراق صدّام حسين في بداية تسعينيات القرن الماضي أن قصف مدناً إسرائيليةً بصواريخ سكود. ويومها طلبت أميركا من حليفتها إسرائيل عدم الردّ، وتكفّلت هي بمهمة تدمير نظام صدّام، لكن الوضع اليوم مختلف، لأن طهران تقول إنها تصرّفت حسب منطق القانون الدولي، وراعت في هجماتها أن تكون محسوبة بعناية، تجنّباً للتصعيد والانزلاق نحو الأسوأ.

ثم لا يجب أن ننسى أن الهجوم الإيراني، رغم أنه جاء انتقاماً لمقتل قادتها العسكريين في دمشق، إلا أنه يأتي في سياق أطول وأعنف حرب تخوضها إسرائيل، منذ وجدت في المنطقة، فجّرها «طوفان الأقصى» الذي أفقدها هيبتها العسكرية وحطّم أسطورة جيشها الذي لا يُهزَم. فقد سبق لإسرائيل أن قصفت مراراً وتكراراً قواعد ومواقع إيرانية في سورية واغتالت قادة عسكريين وسياسيين وعلماء إيرانيين في سورية ولبنان وفي مناطق أخرى من العالم، بل وفوق التراب الإيراني. ومع ذلك، كان رد الفعل الإيراني محدوداً لم يصل إلى مستوى (وحجم) الهجوم أخيراً، والذي يعتبر إحدى نتائج تداعيات «طوفان الأقصى» والصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية في غزّة أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة غربياً، فأحد دوافع الرد الإيراني أوجبته المعادلة الجديدة التي فرضتها قوى المقاومة الفلسطينية على الأرض في غزّة والقوى المساندة لها في لبنان واليمن والعراق، بما أن طهران التي تعتبر «عرّابة» محور المقاومة في المنطقة كانت ستجد نفسها في موقف حرج إنْ لم تردّ الضربة التي تعرّضت لها من العدو نفسه الذي تواجهه قوى المقاومة الموالية لها في المنطقة ببسالة نادرة في حربٍ شرسة غير متناظرة وبإمكانات محدودة جداً.

وفي انتظار ما سيأتي، لأن الحرب كما يقال سجالٌ عندما تبدأ لا أحد يمكنه أن يعرف متى وكيف ستنتهي، يمكن جرد بعض حسابات الربح والخسارة المؤقتة من وراء أول مواجهة عسكرية مباشرة إيرانية إسرائيلية في النقاط التالية. بالنسبة لإيران، حفظت ماء وجهها، وانتقمت لضحاياها، وعزّزت ثقة محور قوى المقاومة في وقوفها خلفها، ورفعت منسوب شعبيّتها عند شرائح واسعة من الرأي العام الداخلي وفي المنطقة العربية، حيث يئست الشعوب من تحرّك أنظمتها لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية. وعلى المستوى العسكري، جرّبت قدراتها الهجومية كما اختبرت ردود فعل التصدّي لأسلحتها، وأكّدت نفسها قوة إقليمية كبرى لا يمكن تجاوزها في الاستراتيجيات التي تخطّط لها القوى العظمى في المنطقة. وفي الجانب السلبي، محدودية فاعلية هجومها والتأكيد الإسرائيلي والأميركي على إفشاله يعرّيان الضعف الذي يمكن أن يستغله أعداؤها مستقبلاً للنّيل منها، ولعل هذا ما دفع مسؤولين إيرانيين إلى القول إن الإخطار المسبق بالهجوم كان مقصوداً للحد من فاعليّته لتجنّب مخاطر التصعيد!

أما إسرائيل التي يتوعّد حكّامها المتطرّفون برد جنوني، فقد شكّل الهجوم الإيراني صفعة قوية لكبريائها في المنطقة، وكشف حاجتها الوجودية إلى الحماية الغربية للدفاع عن نفسها وضمان أمنها واستقرارها، بل واستمرار وجودها، وبعث الشكّ في دورها الوظيفي دولة ردع في المنطقة لحليفتها أميركا. ومع ذلك، المستفيد، حتى اللحظة مما حدث، هو الدولة العبرية، لأن الهجوم الإيراني، وردود الفعل الغربية، ساهما في فكّ طوق العزلة الدولية الذي كانت في طوْر التشكّل حولها بسبب الجرائم التي ترتكبها في غزّة، ولفت الأنظار، ولو إلى حين، بعيداً عن هذه المجازر التي ما زالت تُرتكب يومياً. وفي حال تطوّر المواجهة بينها وبين إيران، قد يؤدّي ذلك إلى تحوّل في مزاج الرأي العام العالمي الذي ينتقد اليوم جزءٌ كبير منه، خصوصاً في الدول الغربية، الحرب الإسرائيلية على غزّة ويؤيد الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة. وداخل إسرائيل نفسها، فإن حكومتها المتطرّفة بقيادة بنيامين نتنياهو تجد نفسها في موقع المستفيد الأول مما جرى، لأنه سيمنحها الضوْء الأخضر لتوسيع الحرب، بعد أن تغيّرت قواعد الاشتباك التي كسرها هذا الهجوم. وهذا ما كان نتنياهو يسعى اليه عندما نفّذ هجومه على القنصلية الإيرانية في سورية، أي فتح جبهة جديدة تغطّي على فشله في تحقيق أهدافه السياسية المعلنة في غزّة، وتخفيف ضغط الرأي العام الإسرائيلي الذي يطالب برحيله، واستعادة الإجماع الداخلي الذي أحدثه هجوم 7 أكتوبر، ما سيكسبه مزيداً من الوقت للهروب من استحقاق محاسبته ومحاكمته داخلياً. لذلك، يجب انتظار الردّ الإسرائيلي قريباً، سواءً من خلال ضرب إيران مباشرة، أو ضرب أهداف إيرانية في سورية أو بواسطة عملياتٍ نوعية تستهدف شخصيات إيرانية سياسيةٍ أو عسكرية أو علمية أو مواقع استراتيجية إيرانية، وهو ما تسعى الإدارة الأميركية إلى كبحه ما أمكن كي لا يكون مبالغاً فيه، حتى لا ينزلق الوضع إلى حربٍ واسعةٍ وشاملة.

> الهجوم الإيراني قرار جريء في وقتٍ يقف فيه العالم وهيئاته ومؤسّساته مكتوفي الأيدي أمام جرائم الحرب التي يرتكبها صهاينة ساديون

وعوداً على بدءٍ، الهجوم الإيراني، كيفما كانت خلفياته وأهدافه وتداعياته، قرار جريء في وقتٍ يقف فيه العالم أجمع وهيئاته ومؤسّساته مكتوفي الأيدي أمام جرائم الحرب التي يرتكبها صهاينة ساديون مجرمون. وأهمية التحرك الإيراني في هذه المرحلة من الحرب الإجرامية التي تقودها إسرائيل ضد الفلسطينيين العزّل الأبرياء، كونه جاء ليرسم معادلة ردع جديدة ومخيفة، تشبه «لعبة روليت روسية»، بين إيران وإسرائيل، قد تؤدّي إلى تهدئة الأوضاع واحتوائها أو إلى تفجيرها. والحلقة الضعيفة داخل هذه المعادلة هي الدول العربية في المنطقة. أما القضية الفلسطينية، الغائبة في كل هذه الحسابات، فإن إرادة الشعب الفلسطيني هي التي ستحسمها، طال الزمن أم قصُر.

(كاتب وإعلامي مغربي)

فضيلة الصمت بين إسرائيل وإيران

أرنست خوري

كل ما يحيط بالمواجهة الإيرانية ـ الإسرائيلية منذ كانت غير مباشرة، والردّ الأول على قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، ثم الردّ الإسرائيلي المتوقّع على الردّ، وربما لاحقاً السلسلة التي لا تنتهي من الردود المتبادلة، صار يُطبق على القلب ويتسبّب باختناق قارئ الأخبار الذي لا يزال يحمل رأساً فوق كتفيه، يراقب مواجهة بين نموذجين يتسابقان على صفة الوكيل الحصري لله على الأرض ويتنافسان على لقب الدولة الدينية الأولى في العالم، ويتشابهان في حصر الديمقراطية والمساواة بفئة من «شعب الله المختار» في الحالة الإسرائيلية، وبفئة ناجية من مطيعي الولي الفقيه في الحالة الإيرانية. نموذجان إقليميان لا يمكنهما أن يحملا في تعريف نظاميهما السياسيين وبنيتيهما وسبب وجودهما وفلسفة حكمهما خيراً وسلاماً وازدهاراً لبلدان هذه البقعة الجغرافية وسكانها، مثل إسرائيل منذ تأسيسها، وإيران كما نعرفها منذ ثورتها عام 1979. دولة فصل عنصري شيّد حكامها الدمويون طوابقها المرتفعة، ولا يزالون، على أنقاض بلدٍ له أهل، يصطفّ أقوياء العالم دعماً لها لألف سبب تاريخي وسياسي واقتصادي وأيديولوجي ومصلحي، في مقابل بلد وريث حضارة عريقة كإيران، يحكمه رجالٌ أضافوا إلى صفاتهم الدينية مواهب القمع والتخريب في الخارج بشعار تصدير الثورة والقيم الخمينية، وكره الحياة والثقافة والفنون والإبداع، يعتنقون أكثر الأفكار ظلامية وتخلفاً واحتقاراً لآخرين يرونهم أدنى منهم دينياً وحضارياً، وفي ذلك يلتقي كثيرون منهم مع معظم حكام إسرائيل منذ نشأتها.

أمام مشهدٍ محبطٍ إلى هذه الدرجة، كيف لا يصاب القارئ ومتابع الأخبار، ولو من على بُعد آلاف الأميال، بالملل وضيق النفَس عندما يحاول تصوّر مآلات تلك المواجهة؟ مواجهة لا تفجّر حرباً شاملة، إنما توسع حروب الواسطة أفقياً لتضيف بلداناً إلى لائحة ضحايا الاشتباك الأصلي، فتجد ما يسند خوف الخائفين من تورّط وتوريط للأردن مثلاً. وعلى سيرة الأردن، فإن تلك الدولة ليست استثناءً في الحالة العربية الرسمية المستسلمة والمستقيلة من كل شأن عام خارجي وإن كان مرتبطاً عضوياً بأمورها الداخلية. شارك الأردن، ليل السبت ـ الأحد الماضي، في إسقاط طائرات وصواريخ إيرانية عبرت أجواءه في طريقها إلى إسرائيل، بداعي حماية سيادته وأمنه، وليكن له ذلك طبعاً. لكن جديرٌ تذكّر أن عمّان سبق أن وصفت ما يحصل في الضفة الغربية من تهجير يجاهر وزراء في تل أبيب بتنفيذه، بأنه تهديد مباشر للأردن ولوجوده ولأمنه، ولم تتّخذ المملكة أي إجراء حيال هذا التهديد الوجودي كما تقول. أمام الانتهاك الإسرائيلي اليومي للوصاية الهاشمية على الأماكن الدينية في القدس، وهذا دور يكاد يكون سيادياً، لم يلوّح الأردن بقطع علاقاته بإسرائيل، لا اقتصادياً ولا سياسياً ولا دبلوماسياً، إلى حين توقف الجرائم الإسرائيلية التي تمسّ أمن المملكة، لا بل إن الأردن من البلدان التي يُعتقل فيها منظمو تظاهرات التضامن مع الفلسطينيين في غزّة مثلاً. لم يبادر الأردن إلى ممارسة أي ضغط جدّي مستفيداً من صفته حليفاً مهماً لأميركا في سبيل وقف الإبادة في غزّة، بل إن الأردن من بين بلدان ما يُسمّى الممرّ البرّي للبضائع إلى إسرائيل، تعويضاً عن الطريق البحرية التي صارت مكلفة وخطرة بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. في كل تفصيل، يرفض الأردن أن يكون استثناءً في هذه الاستقالة العربية التي تترك فراغاً تملأه تركيا وإيران وإسرائيل في المنطقة التي يشكل العرب غالبية سكانها وعدد بلدانها.

ضيق النفَس والاختناق والملل سرعان ما تتحوّل إلى ألم في رأس المعدة، فشلل يتسبب به اكتئاب عميق في حال ارتكب القارئ خطيئة من صنف زيارة كوكب أمراض السوشال ميديا. هناك، على مختلف المنصّات، عندما تشاهد آلاف العرب يعلقون على الضرب الإسرائيلي ـ الإيراني، ابتهاجاً أو سخرية، تحليلاً لا يليق بعقل من بلغ عمرُه السنوات الست وانحيازاً لإيران أو لإسرائيل، تقول في سرّك إن صمت الأفراد لا الدول فضيلة حين تتحارب إسرائيل وإيران، في انتظار أن تنشقّ الأرض وتبتلعنا نحن وهؤلاء المتحمّسين جدّياً لإسرائيل أو لإيران.

عن المواجهة الإسرائيلية الإيرانية الأولى

مروان قبلان

بعيداً عن احتفالات النصر وادّعاءات هزيمة الخصم الصادرة عن إيران وإسرائيل وحلفائهما بشأن نتائج هجمات الأولى يوم 14 إبريل/ نيسان الجاري، ردّاً على استهداف الثانية مبنى مجاوراً للسفارة الإيرانية في دمشق يوم 1 إبريل وقتل ضباط كبار في الحرس الثوري الإيراني، أسفرت المواجهة المباشرة الأولى بين إسرائيل وإيران عن تغيّرات ثلاثة رئيسة، سوف تشكل على الأرجح المشهد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط لسنوات عديدة.

أولها، أن حرب الظلّ المستمرة بين إيران وإسرائيل منذ عقود خرجت إلى العلن، وأن الصدام بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي صار حتمياً. ويعود السبب إلى نجاح الإيرانيين والإسرائيليين في إخراج العرب من معادلة القوى في المنطقة من خلال التشجيع (إسرائيل) أو المساعدة (إيران) في غزو أميركا للعراق، واستكمال ذلك بتدمير أسس الدولة الوطنية العربية في المشرق والذي تولته إيران وإسرائيل معاً خلال ثورات الربيع العربي (في سورية خصوصاً). والواقع أن علاقة «تخادم» إسرائيلية إيرانية مشتركة نشأت منذ الحرب العراقية الإيرانية هدفها إضعاف العدو المشترك (العرب) عبر هزيمة العراق وصولاً إلى غزوه وتدميره (2003).

ثانياً، طرأ تغييرٌ رئيسٌ على عقيدة إيران العسكرية، ويبدو أن هجوم الأول من إبريل في دمشق نجح في إحراج إيران، وإخراجها من الظلّ، ودفعها إلى التصدّي مباشرة لمهمة الردّ على إسرائيل. منذ انتهاء الحرب مع العراق التي كبّدتها خسائر فادحة، وبسبب ضعفها الناتج عن الحصار والعزلة، تبنّت إيران عقيدة أمنية تقوم على ركنين: الأول، تجنّب المواجهة المباشرة مع خصومها، والاستعاضة عن ذلك بحروب وكالة أقلّ كلفة تخوض فيها إيران حروبها على أرض الآخرين وبدمائهم (تسمّي إيران هذا الدفاع المتقدّم). والثاني، إنشاء ردع غير متناظر مع خصومها بحيث تكبحهم عن مهاجمتها عبر الوكلاء، وتستطيع، في الوقت نفسه، إلحاق الضرر بهم إذا اقتضت الحاجة من دون أن يكونوا قادرين على معاقبتها، باعتبار أن ايران لم تقم بالفعل الحربي المباشر ضدهم. سقطت هذه الاستراتيجية في الأول من إبريل، وصار على إيران أن تخرُج بنفسها لخوض حروبها.

ثالثاً، كشفت المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية المباشرة الأولى عن ملامح تحالف أمني قيد التشكّل يضم دولاً عربية وغربية إلى جانب إسرائيل. وقد كشفت صحيفة وول ستريت جورنال عن تفاصيل التصدّي للهجمة الجوية الإيرانية على إسرائيل يوم 14 الجاري شارك فيها، إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، الأردن ودول عربية خليجية. وكان الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، أول من اقترح ربط النظم الدفاعية الجوية للحلفاء في المنطقة للتصدّي للبرنامج الصاروخي الإيراني، لمعالجة مخاوفهم من الاتفاق النووي مع إيران. وصار هذا التوجّه ممكناً مع انتقال إسرائيل عام 2021 من منطقة القيادة الأميركية في أوروبا إلى منطقة القيادة المركزية في الشرق الأوسط، بعد توقيع اتفاقات أبراهام عام 2020. بهذا المعنى، باتت المنطقة اليوم أمام تحالفيْن يرتصف العرب بينهما: الإيراني والإسرائيلي (من غير الواضح أين يقف الأتراك هنا). هذه هي التحوّلات الرئيسة التي نتجت عن المواجهة الإيرانية الإسرائيلية المباشرة الأولى، ما تبقى مجرّد تفاصيل، لكنها تتطلّب أن يفكّر أبناء المنطقة التاريخيون (العرب والإيرانيون والأتراك) في كيف وصلنا إلى هنا، ولماذا؟

السردية الليبرالية أو الانتصار بطعم الهزيمة

رفيق عبد السلام

منذ بدايات القرن العشرين كانت هناك ثلاث سرديات حداثية كبرى تتزاحم على عقل (وقلب) الغرب الأوروبي والأطلسي وامتداداته العالمية، وكان لكلّ منها منظّروها وأتباعُها، وامتداداتها في الغرب والشرق.

قامت الفاشية على خليط مركّب من القومية العنصرية على نحو ما تكثّفت في وجهها الألماني النازي المستند إلى مقولة تفوّق العنصر الجرماني الآري، مع الإيمان المطلق بالدور الطلائعي للدولة في هندسة المجتمع، وصياغة الفرد عبر التعليم والثقافة والدعاية وأجهزتها الإكراهية، لدفعه نحو الانصهار والتقدم. أمّا السردية الشيوعية فأسّست على المناداة بالمساواة وإلغاء الطبقات الاجتماعية وكلّ الانتماءات الحصرية للقوميات والأديان (وإن كانت تحمل في أحشائها قوميةً خفيّةً ودينانةً دنيويةً صامتةً). فمنذ الثورة البلشفية، فرض «الحلّ الشيوعي» نفسه في مختلف القارّات باعتباره أداة الخلاص الوحيدة والممكنة من التفاوت الاجتماعي والظلم الطبقي ومن هيمنة الغرب الرأسمالي.

وجمعت السردية الليبرالية بين الاعتقاد القوي في حرّية السوق وحرّية الفرد، باعتبارهما رافعتين ضروريتين لصنع مجتمعات متحرّرة ومفتوحة وتنعم بالرفاه، وقد تمكّنت الليبرالية «المعدّلة» تحت ضغط الشيوعية في نهاية المطاف من الانتصار على الأيديولوجيات المنافسة، بقبولها الدور التعديلي للدولة، ومن ثم فرضت نفسها سرديةً معولمةً ذات نزعة تبشيرية خَلاصيّة في مختلف القارّات.

هكذا نجحت الليبرالية في إزاحة الفاشية من أوروبا وهزيمتها بقوّة السلاح خلال الحرب العالمية الثانية بعد تدخّل أم الليبراليات (أميركا). ومن علامات ذلك، دحر ألمانيا الهتلريّة وحليفتها الإيطالية، ثمّ كسر الموجة الشيوعية بعد إنهاكها بالحرب الباردة، وكان المثال الأبرز على ذلك تفكّك الاتحاد السوفييتي ومعه حلف وارسو. وكان هذا الانتصار نتيجة مزيج مركّب من توظيف القوة الناعمة (قوة التأثير الثقافي والفنّي) والاستخدام المحسوب للقوة العسكرية (منهج الردع)، لمحاصرة الاتحاد السوفييتي وخنقه في مهده بعد اشتداد تناقضاته الداخلية وتورّطه في مغامرة عسكرية غير محسوبة في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي. وغذّت هذا الانتصار نزعة تبشيرية واحتفائية بتفوّق النموذج الليبرالي بلا منازع.

ورغم التفوّق الواضح الذي أبداه النموذج الليبرالي بسبب رجحان كفّته عسكرياً وامتداد أذرعه المالية والمؤسّساتية عالمياً، إلا أنّ هذا الانتصار الصارخ كان في الحقيقة بطعم الهزيمة، لأنّه لم يؤدِّ ضرورةً إلى النهاية السعيدة المرجوّة التي توقّعها الليبراليون، بشقّيهم؛ الجدد والمحافظين الجدد، الذين بشّروا، كلّ على طريقته، بالقرن

> ثقافة الغرب الليبرالي بأحلامها وتطلعاتها كانت قدراً مشتركاً بين النخب العربية والإسلامية، بما في ذلك رجالات الإصلاحية الإسلامية نفسها
>
> كان الغرب الموطن الأصلي لولادة القيم الليبرالية، وأوّل من يعمل على نقضها وتسفيهها وتجييرها لخدمة لعبة المصالح والهيمنة، تحت عنوان «الواقعية السياسية»

الأميركي الجديد (الواحد والعشرين)، بحكم أن الساحة الدولية قد انفتحت على صراعات جديدة وقوى صاعدة وأخرى عائدة بشكل أكثر تعقيداً، مع صعود سرديات أخرى مزاحمة تشكّك في كونية الحلّ الليبرالي ومنظومته القِيَمِيّة.

وفي الوقت الذي كانت تسري فيه حركة العولمة الكونية في مختلف نواحي المعمورة على وقع سقوط المنظومة الشيوعيّة، وفي أجواء الاحتفالات البهيجة بنهاية التاريخ، عاودت القوميات الصعود مجدّداً، سواء في وجوهها الناعمة أو المتطرّفة.

وعلى الجهة الأخرى، بدأت «السردية الكبرى» للإسلام تفرض نفسها في الساحة الدولية، بأشكال سلمية أحياناً وأخرى عنيفة، وقد برز ذلك بصورة واضحة بعد اندلاع الثورة الإيرانية في 1979، تحت شعارات إسلامية وبقيادة عالم دين شيعي مُعَمَّم، وما أعقبها من صعودٍ متنامٍ للحالة السياسية الإسلامية في أكثر من موقع في العالم الإسلامي، سواء في وجهها السلمي المعتدل أم وفي وجهها العنيف والمتطرّف، كما هو حال «القاعدة» و«داعش» ومشتقاتهما.

على أنّ ما يمكن ملاحظته هنا أنّ السرديات المنافسة لليبرالية تظلّ أقرب إلى الوصف إلى حدّ الآن بأنها أصوات احتجاجية مجزّأة منها إلى تقديم بدائل متكاملة، بحكم اتساع نطاق هيمنة الغرب الليبرالي قروناً متتالية.

ويبقى التحدّي الأكبر، الذي كان وما زال يواجه المنظومة الليبرالية، سواء في شكلها التقليدي أو المحدّث، هو ما يسكنها من تناقض جذري بسبب تلبّسها بالقومية، أو بالأحرى بمصالح الدولة القومية، بما وسّع الهوّة الفاصلة بين تحرّرية الداخل وهيمنة الخارج. والحقيقة أنّ تحرّرية الداخل حالة نسبية، كانت حصيلة جهد فكري وفلسفي لتعرية آليات الهيمنة والتحكّم على نحو ما أبرزته الماركسية ومدارسها اللاحقة، والأكثر أهمّية من ذلك وجود قوى اجتماعية فاعلة من النقابات والجمعيات والأحزاب التي خفّفت من وطأة التحكّم وآليات الهيمنة التي لبّست بالنظام الرأسمالي الليبرالي، ولك أن تقول هنا: كبح جماح الرأسمالية المتزاوجة مع القومية عبر ضخّها بالليبرالية. ولكن، على الصعيد الخارجي، بقيت لغة الهيمنة والمصالح المُنْتَزَعَة بقوة الأساطيل والجيوش هي الغالبة، رغم موجات التحرّر والاستقلال وحركات المقاومة. غير أنّ هيمنة الغرب السياسية والعسكرية باتت تواجه منافسة شرسة من عديدٍ من القوى الدولية المغايرة، مدفوعة بمصالحها القومية الخاصة، ومحاولة افتكاك نصيبها في ساحة النفوذ العالمي. وبموازاة ذلك، يشتدّ التزاحم على تشكيل العقول والقلوب في مختلف القارّات عبر توظيف الثقافة ونظام الرموز، واستخدام الإعلام والدراما والموسيقى، والرموز الدينية والدهرية، وغيرها. وهذا يعني وجود وجهين متلازمين في هذه الظاهرة. أولهما أنّ مختلف شعوب العالم وقارّاته تأثّرت بأنماط الحياة والثقافة الغربيين حتى في أكثر مظاهر «العودة» إلى الهوية الذاتية، ومن منا لم يتأثّر بالغرب في الفكر والسلوك والملبس والمأكل. وثانيهما أنّ هناك رفضاً ومقاومةً من أمم وشعوب وحضارات لعولمة هذه القيم، ولفرضها على العالم بأشكال وصيغ مختلفة.

كانت موجة الاجتياح العسكري لمنطقة الشرق العربي والإسلامي، ومنذ حملة نابليون في مصر وما تلاها، اختباراً عملياً لادّعاءات الحداثة الغربية في جلب المدنية والتقدّم المنشودين، والحقيقة أنّ ثقافة الغرب الليبرالي بأحلامها وتطلعاتها كانت قدراً مشتركاً، وإنّ بدرجات متفاوتة، بين النخب العربية والإسلامية، بما في ذلك رجالات الإصلاحية الإسلامية نفسها.

أمّا القوى التحرّرية والاستقلالية التي قاومت الاستعمار الغربي فقد كانت هي الأخرى واقعة تحت ضغط الأيديولوجيات الغربية بدرجات متفاوتة. هذا هو حال أتاتورك في تركيا ومحمد علي جناح في الهند وبورقيبة في تونس، من جهة، وعلال الفاسي في المغرب وأحمد عرابي في مصر، ورجالات الرابطة العربية في بلاد الشام، من جهة أخرى. أمّا تلك التي حاولت أن تتحرّر من الوجه الاستعماري الكالح للغرب الليبرالي، في ما بعد، فقد استعاضت عنه بالشقّ الاشتراكي منه، كما كان حال جمال عبد الناصر في مصر، وحزب البعث في سورية والعراق واليمن الجنوبي، وهواري بومدين في الجزائر، ما ينمّ عن قوة التأثيرات الغربية في عصرنا الراهن التي تركت بصماتها حتى في موجة العودة إلى الهوية، وحركات الرفض والمقاومة.

ولا نعلم إن كان من سوء حظ العرب والمسلمين، أم من حسنه، أن توالت عليهم موجات العدوانية الغربية واحدة تلو الأخرى، كلّما دفعوا موجة جاءتهم أخرى، حتى استحالت موعودات التحرير التي دوّنها رجال الأنوار إلى احتلالٍ مقيت، وباتت الديمقراطية المنشودة استبداداً سياسياً ثقيلاً تدعمه أميركا ويحرسه الغرب، ولعلّ الوجهين الأكثر كثافة اليوم في تلك الهوة السحيقة التي تفصل بين دعاوى الحداثة الغربية في الحرّية والتحرير، وتجسّداتها العملية في منطقتنا العربية، هما مشروع الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما يلقاه من أشكال الدعم الخفي والمعلن من القوى الغربية، تتقدّمها الولايات المتّحدة، وما يجري اليوم في غزّة يقدم شهادة كاشفة وحية لذلك، ثم ما رآه قبل ذلك العراقيون والأفغان وشعوب المنطقة من مظاهر الترويع والقتل العشوائي. فالغرب الأوروبي والأطلسي الحديث، الذي كان الموطن الأصلي لولادة هذه القيم الليبرالية، والمبشّر الأكبر بها، كان وما زال هو نفسه أوّل من يعمل على نقضها وتسفيهها، وتجييرها لخدمة لعبة المصالح والهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، تحت عنوان «الواقعية السياسية»، وكانت الرسائل التي يوجّهها إلى العالم، خصوصاً إلينا نحن في هذه الرقعة المنكوبة من العالم التي ابتليت بالحروب والاحتلال والتدخّلات الخارجية: لا تصدّقوا ما نبيعه لكم من حديث عن حرّية وديمقراطية وحقوق إنسان وقانون دولي، فهذه كلّها مجرّد بسملة ذبح لتغليف آليات القوة والهيمنة.

صحيحٌ أنّ الغرب الحديث لا يمكن اختزالُه في مشهد جيوش الاحتلال أو الأيديولوجيات الشمولية التي غمرت العصر الحديث، ذلك أنّه يتمتّع بمدوّنة الحقوق المدنية وحرّيات الإنسان، والفصل بين السلطات والدستور والحكم المقيّد، على نحو ما بشّرت به أدبيات عصر الأنوار الأوروبية، وجلجلت به كلّ من الثورتين الفرنسية والأميركية، وتضمّنه لاحقاً البيان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وهو إلى جانب ذلك محضن العلوم والآداب والفنون الراقية، ولا أحد منّا بمنأى عن ثقافة الغرب وآدابه وفنونه بشكل أو بآخر. مع ذلك، تظلّ وجوه الهيمنة والاستعمار والمصالح العارية أكثر رجحاناً من وجوهه التحرّرية وادّعاءاته الليبرالية.

(وزير تونسي سابق)

الإسلام السياسي ضرورة وطنية

علي العبدالله

أثارت عملية طوفان الأقصى التي نفّذتها كتائب عزّ الدين القسّام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تلاها من عدوان صهيوني وحشي على قطاع غزّة، خلّف آلاف الضحايا ومئات آلاف الجرحى والمفقودين ودماراً هائلاً في المنازل والمرافق والبنى التحتية، أثارت أسئلة بشأن تبعات «الطوفان»، والمسؤولية السياسية والأخلاقية عنها. وحمّلت شخصيات فكرية، وتيّارات سياسية عربية، حركة حماس هذه المسؤولية، وربطتها بعقيدة الحركة الدينية التي جلبت بأساليبها العنيفة «الموت والدمار»، ودعت إلى حرمانها من حقّها في العمل السياسي، كما حصل لجماعة الإخوان المسلمين المصرية ومع حركة النهضة التونسية.

يشكّل تحميل «حماس» مسؤولية الموت والدمار نقطة خلافية بين المحلّلين السياسيين يمكن تجاوزها، لأنّ معظم الذين يُحمّلونها المسؤولية من العرب ينطلقون من منطلق عقائدي يناصب حركات الإسلام السياسي العداء. ولكن ما لا يمكن تجاوزه أو غضّ الطرف عنه هو الدعوة إلى إخراج هذه الحركات من المجال السياسي وحرمانها من حقّها الطبيعي في العمل فيه. ذلك أنّ الحرمان السياسي موقف إقصائي غير ديمقراطي، من جهة، ولأنّه يُحدث فراغاً في المشهد السياسي، من جهة ثانية، يقود إلى استنكاف قطاعات واسعة من المجتمع عن المشاركة في الشأن العام نتيجة حرمانها من امتلاك قوّة سياسية تمثّلها، لأنّ ثقافتها وقيمها ومخيالها السياسي والاجتماعي إسلامي المحتوى، متذرّعة (الشخصيات الفكرية والتيّارات السياسية) بشعارات حركات الإسلام السياسي السلفي وبرامجه التي ليس من إجماع عليها بين المسلمين.

تمتلك حركات الإسلام السياسي مبرّرات موضوعية لقيامها، ولتلعب دوراً في الحياة السياسية في المجتمعات التي تدين بدين الإسلام، في ضوء الحقائق الآتية: أوّلها، إنّ فلسفة الإسلام وقيمه العامة تنطوي على توجيهاتٍ سياسية واجتماعية لا يمكن فصلها عن الجانب الإيماني والتعبّدي.

> معظم من يحمّلون «حماس» مسؤولية الموت والدمار في غزّة ينطلقون من منطلق عقائدي يناصب حركات الإسلام السياسي العداء

ثانيها، تحوّل هذه التوجيهات إلى عقيدة راسخة لدى المؤمنين بها، فلا يمكن تجاوزها أو القفز عنها، فالإسلام عنصر بنيوي في تكوين المجتمعات المسلمة وفي شخصية الفرد المسلم، ليس من السهل الالتفاف عليه أو استبدال عقيدة ثانية به. ثالثها، الدور الذي لعبه الإسلام في مقاومة الغزو التتري والمغولي والأوروبي، ونجاحه في تحرير مجتمعات مسلمة من القهر والاستعمار. رابعها، ما يشهده عالمنا المعاصر من صراع متعدّد المستويات؛ من سعي أميركي أوروبي إلى تغريب العالم، مروراً بسعي الصين وروسيا إلى كسر الهيمنة الأميركية على القرار الدولي، وحجز موقع مناسب في الخريطة الدولية يخدم مصالحهما الوطنية، إلى سعي دول إقليمية قوية (تركيا وإيران وإسرائيل) إلى فرض هيمنتها على دول صغيرة وضعيفة، من بينها دول عربية، وصولاً إلى سعي شعوب العالم الإسلامي إلى التحرّر من التبعيّة والاستبداد والفساد. فالغرب وقوّته الرئيسة، الولايات المتّحدة، يسعى لتأبيد هيمنته وسيطرته على العالم عبر تغريب هذا الأخير بدءا بالدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد، ولا يعترف بالهيمنة المتأصلة في هذه السياسة، كما لاحظ عالم السياسة الأميركي ألماني الأصل رينهولد نيبور، «القواعد نفسها هي شكل من أشكال الهيمنة». فهي ليست محايدة، بل صمّمت من أجل الحفاظ على الوضع الدولي الراهن، الذي سيطر عليه العالم الليبرالي بقيادة الولايات المتّحدة مدة ثمانية عقود، فالنظام القائم على القواعد ليس أكثر من أداة لهذه الهيمنة، مروراً بتسويق قيم اجتماعية، كالفردية المطلقة، بذريعة غير مثبتة، هي أنّ الفرد سيكون أعظم إذا تحرّر من الجماعة، والمثلية... إلخ.

روسيا والصين تسعيان إلى كسر الهيمنة الغربية من دون امتلاك أساس فكري وقيمي يقود إلى تحرّر المجتمعات على الصعيدين الجماعي والفردي، ما سيجعل انتصارهما على الهيمنة الغربية، بالنسبة للدول الضعيفة، بمثابة استبدال هيمنة بهيمنة. هذا فرض وسيفرض على مجتمعاتنا التي تخوض صراعاً متعدّد الأبعاد، بما في ذلك الحفاظ على الهوية، البحثَ عن ركيزة خاصّة وراسخة لمواجهة المرحلة والاحتفاظ بالاستقلال النسبي وتطويره ليصبح استقلالا شاملا، والإسلام هو المتاح في هذه المعمعة، في ضوء ما يمثّله للمسلمين، فهو، وفق الباحث في مؤسّسة راند الأميركية للأبحاث والتطوير، البروفسور غراهام فولر، «المحرّك الطبيعي للسياسة عبر العالم الإسلامي. ففي العالم الإسلامي يُعدّ الإسلام مقياساً للعدالة والإنسانية والحكم الصالح ومحاربة الفساد، ويمثّل مرجعية عقائدية للصراعات الداخلية ضد الحكومات الاستبدادية العلمانية ولصراعات الأقليات المسلمة من أجل التحرّر من السلطات غير الإسلامية القاسية في أحيانٍ كثيرة». وهذا يستدعي من الأحزاب والتيّارات الفكرية العلمانية أن تتوقف عن محاربة طواحين الهواء بمحاربة وجود الإسلام السياسي في الخريطة السياسية، فهذا يتعارض مع حرّية الرأي والتعبير، ومع أولويات الديمقراطية، إذ لا تحفّظ على حقّ أيّ فكر أو حزب في العمل على الساحة. ووجود حركات الإسلام السياسي، وباقي العقائد، حقّ ديمقراطي، ولأنهم (الأحزاب والتيّارات الفكرية العلمانية) يقضون بذلك على علمانيّتهم ويلحقون الضرر بالديمقراطية. هذه الملاحظة يمكن توجيهها إلى بعض دعاة التنوير الإسلامي الذين يعتقدون أنّ التنوير يقتضي اجتثاث الإسلام السياسي، فالمعركة مع حركات الإسلام السياسي يجب ألّا تتعلّق بوجودها على المسرح السوري، فهذا حقّ طبيعيٌّ لها، كما أسلفنا، حالها حال كلّ التيّارات الفكرية والعقائد السياسية، بل تتعلّق بمحتوى هذا الوجود، والصراع معها لا يدور على خلفية وجودها من عدمه، بل على خلفية طبيعتها، أفكارها، ممارساتها. فوجودها منطقي وطبيعي، والمشكلة معها في قراءتها النصّ المؤسّس وتصوراتها الاجتماعية، وتمسّكها بفقه قديم غالبيته كُتبت في عصور الانحطاط الإسلامي، فجاء متأثراً بمناخه وشروطه المعرفية، وتمسّكها بما حصل في التاريخ الإسلامي بوصفه تاريخ الإسلام، مع أنّه مليء بالمخالفات لجوهر الإسلام.

غير أنّ امتلاك حركات الإسلام السياسي شرعية الوجود والعمل في الفضاء السياسي لا يمنحها شيكاً على بياض، بل يُلزمُها بتوظيف هذه الشرعية بصورة صحيحة، وتكريسها عبر خطط وبرامج تنمية اجتماعية واقتصادية مدروسة وقابلة للتنفيذ، ما يستدعي منها إعادة نظر شاملة في منطلقاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية، بدءا بالعمل على الفكر الإسلامي، لتخليصه من القراءات التبسيطية والساذجة للنصّ المؤسس، والعمل على المخيال السياسي والاجتماعي للمسلمين لتخليصه من التناقضات والتعارضات وتحرير المسلمين من الجمود والسلبية، والعمل داخل الحداثة ومعطياتها لتوظيفها في خدمة المسلمين، فإذا كان الدين في البلاد الإسلامية من شروط الوجود، حسب محمد عابد الجابري، فانه، كما قال، «شرطٌ غير كاف، ويحتاج كي ينجح إلى طرح أهداف سياسية واجتماعية واضحة وقادرة على معالجة مشكلات أوسع الجماهير الشعبية، وإلى أخذ قضية التحديث بكل مظاهرها السلبية والإيجابية في الاعتبار وتوظيف الدين في قضية العدل الاجتماعي والحكم الديمقراطي والتحديث الفكري والحضاري وتحريك الخريطة الاجتماعية وتوازناتها». وبدءاً أيضاً بالتحرّر من قاعدة الطاعة العمياء للقيادة، التي تبرمجت كوادرها عليها، وإطلاق حرّية الرأي والتعبير داخل صفوفها لفتح مجال الاجتهاد وتعدّد القراءات والرؤى (لعبت القاعدة المذكورة دوراً مدمراً في هذه الحركات، إذ لم يجدْ المخالف للرأي الرسمي للحركة سوى الانشقاق وتشكيل جماعة موازية)، إلى الحسم في قضية الشورى مُلْزِمَة أو مُعْلِمَة وتبنّي إلزاميتها داخل الحركات وفي المجتمع، إلى التخلي عن تحميل الإسلام وزر التاريخ الإسلامي، الذي عرف خروجاً على التوجيهات والقيم الإسلامية السياسية والاجتماعية (الشورى وولاية الأمّة على ذاتها، وحقّها في اختيار قياداتها ومحاسبتهم وعزلهم، والمساواة بين المسلمين بغضّ النظر عن العرق واللون والجنس، والعدالة الاجتماعية... إلخ) بالتمييز بين ما هو دين وما هو تاريخ، فالتاريخ من صنع بشر غير معصومين، بينما للدين توجيهاته وتوصياته الثابتة والملزمة، ما يسمح بالتخلص من عبء التاريخ المثقل بالكوارث والنكوصات، وفتح باب البحث والاجتهاد، وقراءة النص المؤسّس بروح جديدة مستفيدة من التطوّر العلمي والمعرفي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع الإنساني، إلى التخلي عن سياسة مسايرة ثقافة المجتمع الدينية والعمل على تخليصه من حالة الاختلاط السائدة بين ظَهْرَانِيه، بين فحوى النصّ المؤسّس والتاريخ، ومن الفهم القاصر لعلاقة الله بالكون، ولمعنى تدبيره له، ومن الروايات الشفهية المتداولة عن المذاهب والعقائد بعضها عن بعض، ومن أقوال المشايخ وتحذيرهم من الوافد من الحضارات الأخرى، حتى غدا وعيه الديني صورةً مجمّعةً من قطع صور كثيرة، فغدت مشوّهةً وغير ذات موضوع، ما جعل إسلامه سطحياً وهشّاً وقابلاً للحرف والتوظيف بسهولة. فالتحرّر والتطور المنشودان يحتاجان، وفق علماء السياسة، إلى مواطن يتمتع بالمهارات الكافية للتفكير النقدي، وإلى ثقافة سياسية سليمة، وإلى أماكن عامة آمنة ومتاحة لممارسة النشاط السياسي، وإلى آليات للمشاركة الشعبية، وإلى الحوار بين الدولة والمجتمع، وإلى مشاركة مدنية واسعة. أي بحاجة إلى مجتمع قوي يمتلك وسائل ضغط على السلطة كي تلتفت لمطالبه وطموحاته، وهذا يحتاج قوى وسيطة، من النخب والتيّارات الفكرية والأحزاب السياسية والنقابات، للعمل على توفيره.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads